محليات

مناقصات المراكز الصحية فشلت في القنيطرة

القنيطرة- الوطن

من خلال عدد المراجعين والمرضى للمراكز الصحية في محافظة القنيطرة والبالغ عددهم نحو ٢٣٦ ألف مريض، تلمس سعي مديرية صحة المحافظة لتقديم الخدمة الأفضل والأمثل رغم المعاناة التي ما زالت قائمة والمتمثلة في نقص الكادر الطبي ولاسيما الأطباء البشريين الاختصاصيين.

و في قراءة نهائية عن حصاد مديرية صحة القنيطرة خلال عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالخطة الاستثمارية نجد أن معظم المناقصات التي أعلنتها المديرية فيما يتعلق بترميم المراكز الصحية قد فشلت، وبعد توجيه المكتب التنفيذي لاستجرار عروض أسعار من القطاع العام ومخاطبة عدة جهات لم يرد المديرية سوى عرض وحيد من مؤسسة الإسكان وبنسبة ضم ٣٠٪ على الكشف التقديري، وبعد قرار المكتب التنفيذي لإعادة مراسلة الجهات العامة للمرة الثانية وتم ذلك وورد المديرية عرض وحيد من الجهة نفسها التي تقدمت في العرض الأول ولكن هذه المرة بنسبة ضم ٣٧٪، وبعدها وجه المكتب التنفيذي لإجراء مناقصة بالسرعة الكلية ولم يتقدم أي عارض وبالنسبة لشراء الأدوات والمعدات فقد تم شراء كرسي أسنان عدد /٢/ بقيمة ٣ ملايين ليرة.

وأشار الدكتور عوض العلي مدير صحة القنيطرة إلى العمل في ترميم العيادات التخصصية (بناء المخبر) من منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع وزارة الصحة، كما تم الإعلان عن ترميم مركز الشهيد محمود موسى خليل في جديدة عرطوز الفضل ومركز البطيحة والذي سينفذ من منظمة اليونيسف، كما تتم دراسة تأهيل مركز صحي بديل في حجيرة من قبل اليونيسف أيضاً بحال موافقة الوزارة، لافتا إلى العمل حالياً لتأمين مكان لإعادة فتح مركز صحي في درعا بدلا من المراكز الصحية التي تضررت بسبب الأعمال الإرهابية والعمل جار لاستئجار بناء في المناطق الآمنة.

و أكد مدير صحة القنيطرة أنه وبعد الإعلان عن مناقصة لاستجرار الأدوية للمرضى المزمنين ولعدة مرات تم رسو ٧٦ بنداً من أصل ٢٢٨ بنداً من الأدوية وتم استجرارها وتوزيعها على المراكز الصحية، كما تم استجرار الأدوية عن طريق الشراء المباشر لباقي البنود ضمن سقف الشراء المحدد، إضافة إلى تأمين الأدوية المتوافرة في شركة القطاع العام (تامیکو) وبقيمة تقارب ٢٢ مليوناً، كما تم شراء مستهلكات طبية بقيمة ٤٠ مليون ليرة عن طريق مناقصة وبذلك تكون مديرية صحة القنيطرة قد وفرت أغلبية المواد والأدوية للعام الحالي.

و لفت العلي إلى تأمين عدد من السماعات لذوي الحاجة وعددها /٢٢/ سماعة وتأمين ١٤ كرسي عجزة، أما في مجال التجهيزات فقد تم توفير عدد من المولدات الاحتياطية من وزارة الصحة عدد /٥/ باستطاعة ١٠ ك. ف. أ ومولدة باستطاعة ٢٥ ك. ف. أ ليصبح عدد المولدات في مراكز القنيطرة الصحية ٢٠ مولدة، كما تم تأمين /٣٠/ براد لقاح يعمل على الطاقة الشمسية وتم توزيعها على المراكز مع خمس غرف تبريد لقاح مختلفة القياسات.. وأخيراً في مجال منظومة الإسعاف فقد تم العمل على تأمين سيارة إسعاف من مديرية صحة دمشق ليرتفع العدد إلى /١١/ منها سيارة مفرزة إلى بلدة البطيحة وسيارتان لبلدة حضر، إضافة إلى العيادة المتنقلة.

الأطفال يهاجرون أيضاً

نحو ٤٠٠ ألف إذن سفر ووصايا مؤقتة للقاصرين بدمشق خلال العام

محمد منار حميجو

أعلن القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود معرواي أن عدد حالات أذونات السفر والوصايا المؤقتة للقاصرين وناقصي الأهلية بلغت يومياً أكثر من ١٥٠٠ وهي في ازدياد مستمر، على حين كشفت إحصائيات قضائية أن عدد حالات أذونات السفر للقاصرين بدمشق بلغت نحو ٤٠٠ ألف خلال العام الحالي منها ٣٠٠ ألف منذ منتصف العام وحتى الآن.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»: قال المعراوي: إن منتصف العام الحالي شهد إقبالاً كبيراً من الأهالي للحصول على أذونات سفر ووصايا مؤقتة للحصول على جوازات السفر للقاصرين أوناقصي الأهلية، مؤكداً أن المحكمة تستقبل كل مراجع ولو كان من محافظة أخرى.

وبين معراوي أن هناك الكثير من الحالات تتعلق بزوجات يردن الحصول على أذونات سفر لأطفالهن ولا يوجد الأب أو الجد أو أي أحد من أولياء القاصر من العم أو الأخ، ومن هنا فإن المحكمة تدرس كل حالة على حدة فإذا كان الأب مثلاً مسافراً فإنه يطلب من الزوجة بيان مغادرة له من إدارة الهجرة والجوازات وفي حال كان مفقوداً أو يوجد في منطقة ساخنة فإنه يطلب منها الإتيان بشاهدين يثبتان حالة الفقد أو عدم قدرته الخروج من المنطقة الموجود فيها.

وأوضح المعراوي أنه رغم تزويد المحكمة بأربعة قضاة جدد إلا أن الضغط عليها مازال كبيراً في مجال أذونات السفر والوصايا المتعلقة بإخراج جواز سفر للقاصرين، معتبراً أن هذا الضغط ناجم عن أن بعض المحاكم الشرعية بالمحافظات الأخرى لا تمنح أذونات السفر، وذلك نتيجة تفسيرهم لتعميم وزير العدل المتعلق بعدم منح التفويضات الخاصة بتجديد أو إخراج جواز سفر لأقرباء المغتربين إلا بعد الحصول على الموافقة من الجهات المختصة، مشيراً إلى أنه فهم من هذا التعميم أنه يشمل القاصرين أيضاً.

وأضاف المعراوي: إن هذا الفهم غير دقيق لأنه لا علاقة للتفويضات التي تمنح لأقرباء المغتربين بالوصايا المؤقتة أو أذونات السفر للقاصرين، ومن هذا المنطلق فإن وزير العدل شكل لجنة لدراسة هذا الأمر والتي خلصت إلى التوصية بمنح أذونات السفر لأولياء القاصرين دون اتباع الإجراءات المتبعة في التفويضات.

وأشار معراوي إلى أن هناك العديد من المواطنين يحصلون على أذونات سفر للقاصرين مرتين أو أكثر في العام باعتبار أنهم يحصلون عليها بهدف الزيارة إلى خارج البلاد، وبالتالي فإنه ليست كل الوصايا المؤقتة وأذونات السفر للقاصرين هي بهدف الهجرة كما هو شائع بين المواطنين.

وفيما يتعلق بلم الشمل أوضح المعراوي أن المحكمة تستقبل عدداً لا بأس به من أذونات السفر المتعلق بهذا الموضوع وذلك بأن الأب بعد سفره يرسل كتاباً بلم الشمل أو إنه يوكل زوجته قبل سفره بموجب وصايا مؤقتة يسمح من خلالها للزوجة السفر مع القاصرين إلى مكان وجوده ولفت معراوي إلى أن المحكمة تحاول تسهيل أمور المواطنين بشكل كبير وهذه سياسة وزارة العدل في العمل على تسهيل كل الإجراءات القضائية للمواطنين سواء كانت في المحاكم الشرعية أو في غيرها من المحاكم المدنية والجزائية، معتبراً أن ما تقوم به المحكمة في الوقت الراهن يعد إنجازاً كبيراً في استقبال عدد كبير من المراجعين ومن كل المحافظات مضيفاً: إننا نستقبل يومياً أكثر من ٣٠٠٠ مراجع فقط في المحكمة الشرعية.

> معراوي لـ«الوطن»: نستقبل يومياً أكثر من ١٥٠٠ إذن سفر لقاصرين والكثير من حالات لم الشمل
>
> منح الوصاية المؤقتة للأم في حال فقد الأب بشاهدين

وشهد العام الحالي إقبالاً كبيراً من السوريين للحصول على جوازات السفر والهجرة إلى خارج البلاد وحسب مختصين فإن العام الحالي هو أكثر أعوام الأزمة التي تمر بها البلاد هجرة للسوريين، ولاسيما إلى الدول الأوروبية وبالتحديد إلى تركيا ومنها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وبحسب إحصاءات المركز الوطني للإحصاء فإن عدد السوريين المهاجرين بلغ ٥ ملايين من أصل ١٩ مليوناً إضافة إلى الهجرة الداخلية بين المحافظات.

ومن الشيء اللافت أن هجرة السوريين خفت إلى الدول العربية في وقت كان معظمهم يسافرون قبل الأزمة إلى دول الخليج بهدف العمالة وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذتها تلك الدول بالتشديد على السوريين بشكل كبير.

مشفى تاريخي تعرض لـ٣٢ قذيفة من المجموعات الإرهابية

محمود الصالح

بلغ عدد حالات الإسعاف المجاني للمصابين جراء الأعمال الإرهابية في مدينة دمشق التي استقبلها المشفى الفرنسي في مدينة دمشق الواقع في منطقة باب توما والتي تشكل منطقة تماس مع المجموعات المسلحة ١٨٠٠ جريح.

قدم لهم المشفى جميع الخدمات الإسعافية وحتى العمليات الكبرى للبعض منهم في حال حاجتهم إلى ذلك وبشكل مجاني هذا ما أكدته الأخت لميا تامر رئيسة المشفى وأضافت: يقوم المشفى بدور إنساني كونه يقع في منطقة تكثر فيها الإصابات الناجمة عن الأعمال التي يقوم بها المسلحون وكذلك نظراً لقربه من مناطق التماس شرق العاصمة وكذلك تعرض المشفى إلى سقوط ٣٢ قذيفة أطلقها الإرهابيون ما أدى إلى تضرر أقسام من المشفى الذي يعتبر من المشافي التاريخية في مدينة دمشق والذي استطاع استقطاب المرضى عبر تاريخه الطويل منذ أكثر من مئة عام ويحتوي المشفى على جميع الأقسام التي تقدم خدمات متعددة للمرضى بدءاً من أقسام الجراحة العامة المختلفة «باستثناء جراحة القلب» أقسام الأمراض الداخلية والعناية المشددة العامة والقلبية والأطفال والنسائية والتوليد وغسيل الكلى والمعالجة الفيزيائية وبنك الدم إضافة إلى أقسام الإسعاف التي تقدم جميع الخدمات الإسعافية للمرضى على مدار الساعة ويوجد في المشفى قسم للعيادات الخارجية.

والذي يحوي جميع الاختصاصات التي يمكن أن يحتاجها المريض الذي لا يتطلب وضعه دخول المشفى والاستشفاء فيها. وهناك أجهزة أشعة متطورة، إضافة إلى المخبر الذي يقوم بإجراء التحاليل الطبية اللازمة للمرضى.

وبينت رئيسة المشفى أن الهدف الأساسي للمشفى هو إنساني وليس مادياً نظراً لأن الغاية والأساس الذي وجد المشفى من أجله هو تخفيف المعاناة عن المرضى والعمل على علاجهم وهذا التوجه أعطى المشفى فرصة تأسيس علاقة إنسانية مع جميع مرتاديه خلال سنوات طويلة وكذلك مع الكوادر الطبية والتمريضية التي تعمل في المشفى ويدار من راهبات المحبة في سورية وبرعاية واهتمام من الجهات المعنية في سورية.

وقد سعت المجموعات الإرهابية من خلال استهدافها الدائم للمشفى إلى منعه من أداء رسالته الإنسانية في تأمين الإسعاف للمصابين من أبناء المنطقة وبلغت تكاليف الإسعاف المجاني للجرحى المصابين نتيجة الأعمال الإرهابية ما يزيد على ٣٥ مليون ليرة سورية.

وأشارت تامر إلى أن الراهبات والعاملين في المشفى لا ينتظرون من أحد عرفاناً بأي جميل لأن رسالة المشفى هي تقديم الخدمات للمحتاجين ويوماً بعد آخر يزداد الدور الإنساني لهذا المشفى انطلاقاً من الخدمات النوعية التي يقدمها كونه يضم أفضل الكوادر الطبية التي تمتلك الخبرة الكبيرة في جميع الاختصاصات وهذا يؤدي إلى امتلاك المشفى سجلاً ناصعاً في المجال الإنساني الطبي الذي استطاع تسطيره من خلال خدمات قدمها خلال سنوات طويلة وفق نهج راهبات المحبة الذي يعتبر الإنسان هو غاية ومنطلق كل عمل.

مبنى محكمة الاستئناف في السويداء متهالك... والبديل المستأجر سيئ!!

السويداء- عبير صيموعة

خلخلة البناء المخصص لمحكمة الاستئناف في السويداء وتشقق جدرانها وتعرضها للسقوط في أي لحظة جراء أعمال أحد المتعهدين في المشروع المتاخم للمحكمة دفع رئيس الضابطة العدلية في السويداء للبحث عن بديل وهنا كانت الكارثة الأكبر من موضوع السقوط، هذا ما أشار إليه جميع المحامين ممن التقتهم الوطن في محكمة الاستئناف في السويداء مؤكدين أنه رغم تعدد الخيارات تم اختيار أسوئها.

حيث تؤكد المحامية ابتسام مسعود أنه جرى نقل المبنى إلى بناء غير مكتمل الإنشاء فضلاً عن أنه غير مخدم بأبسط الخدمات من مياه وكهرباء وما زالت الورش تعمل به مؤكدة معاناة المواطنين من الوصول إلى المبنى الذي يبعد عن القصر العدلي مسافة تدفع المواطن إلى ركوب سيارة أجرة ذهاباً وإياباً إلى المحكمة، الأمر الذي زاد من أعباء المراجعين في تنظيم الأوراق بين القصر والمحكمة، والمهزلة الأكبر (على حد قولها) عند ظهور بعض الأوراق غير المستكملة التي تكلف المواطن العودة إلى القصر العدلي؟ هذا فضلاً عن عدم وجود محلات أو أكشاك لبيع الطوابع في محيط المحكمة موضحة أن الخيارات في انتقاء المكان البديل كانت متعددة ومعقولة وجميعها أفضل من هذا الخيار إلا أن وضع العصي في الدواليب من جهات مختلفة أوصل الجميع إلى هذا الخيار السيئ.

ويؤكد المحامي غسان أبو علوان ما أشارت إليه المحامية مسعود لافتاً إلى أن أخطر ما في البناء فضلاً عن بعده وعدم تخديمه بخط نقل داخلي هو مناوره وأدراجه جميعها التي تفتقد أي حماية وخاصة أنه تم استئجار الطابق الثالث من المبنى لتشغله محكمة الاستئناف إضافة إلى أن موقع المحكمة كان له انعكاسه على القضاة والمحامين والمواطنين على حد سواء مؤكداً أن أصحاب القرار الذين يعللون أن المكان يتناسب مع المخصصات المالية المسموح بها للإيجار كان بإمكانهم عن طريق هذه المخصصات إكمال بعض القاعات والغرف الموجودة في بناء القصر العدلي الجديد و(الذي يتم إكساؤه حالياً) بما أنهم قاموا باستئجار مبنى قيد الإنشاء وهكذا تكون الأموال بقيت ضمن العدلية في السويداء؟

هذا وبعد جولة للوطن في مبنى المحكمة الاستئنافية الجديد لمست معاناة المواطنين والموظفين والمحامين على حد سواء وخاصة أن المبنى فعلاً غير مخدم وجميع أدراجه ومناوره غير محمية حيث استوقفنا أحد المراجعين والذي تجاوز عمره الـ٧٥ عاماً بعد أن أنهكته الأدراج شاكياً واقع المحكمة واضطراره إلى العودة إلى القصر العدلي لإكمال أوراقه وشراء طوابع بـ١٠٠ ل. س فقط؟

بدوره رئيس الضابطة العدلية في السويداء القاضي أسعد السياف أكد أن ما جرى ذكره حول اختيار المكان غير دقيق، وغير صحيح لأنه خلال المؤتمر العام لنقابة المحامين تم التوجه إلى جميع المحامين مطالبين إياهم المساعدة في البحث والتقصي لإيجاد مكان مناسب لمحكمة الاستئناف كما جرت مخاطبة نقابة المحامين حول إمكانية استئجار طابق من المبنى المخصص للنقابة وجاء مع الرفض فضلاً عن أنه تمت مخاطبة محافظ السويداء للسعي لاستئجار طابق في مبنى الخدمات القديم والقريب من مبنى القصر العدلي وكان الرد مع عدم الموافقة، أما ما يتعلق بمبنى القصر العدلي الجديد فيتابع السياف: حاولنا جاهدين الاتفاق مع الشركة العامة للبناء والتعمير القائمة على أعمال الإكساء لإنهاء طابق وحيد من المبنى أو كتلة محددة ولم نحصل على نتيجة، أما حول قيمة بدل الإيجار السنوي فهي لا تكفي لإكساء قاعة واحدة في قصر العدل الجديد مع التأكيد أننا مع المواطن ومع مصلحته أولاً وأخيراً وتحاول الضابطة العدلية حالياً تأمين أكشاك للطوابع وتخديم المحكمة بخط نقل داخلي إن أمكن وتخفيف الأعباء عن المواطن قدر الإمكان.

«غاز اللاذقية» تحذّر من سماسرة البيع

اللاذقية – عبير سمير محمود

كما هو معروف... يحتاج المواطن بشكل تقديري إلى اسطوانتي غاز شهرياً أي ما يعادل ٤٢٠٠ ليرة بالسعر التمويني لتأمين ما يحتاجه من الغاز للطهي فقط، أما إن كان يستعمله كوسيلة للتدفئة بأوقات انقطاع التيار الكهربائي – وما أطولها – فلا بد أنه يحتاج لـ٣ اسطوانات شهرياً لمدفأة الغاز (الجرة يا دوب تكفي ١٠ أيام بالصوبيا لأن الكهربا عطول مقطوعة وخاصة بأيام الصقيع ما منشوفها، منضطر لتشغيل صوبية الغاز الصبح والمسا مشان الأولاد ما يموتوا من البرد) كما يذكر أحد المواطنين في اللاذقية لـ«الوطن» مضيفاً إنه في أوقات البرد القارس يتلاعب بعض الباعة الجوالين بسعر الاسطوانة حتى يصل أحياناً لـ٢٥٠٠ ليرة، ليكلفه مصروف الغاز نحو ١٢٠٠٠ ليرة شهرياً، متسائلاً بعد الشائعات التي يتداولها بعض الباعة عن رفع متوقع لسعر الاسطوانة إلى ٤ آلاف ليرة مطلع العام المقبل، كيف ومن أين سيؤمن حاجته كل شهر! أيعقل أن تصبح تكلفة الغاز٢٠ ألف ليرة لتعادل راتب الموظف؟ وماذا عن المواطن غير الموظف «العامل الميـاوم» هل سيبقى خارج الحسابات الحكومية إن صحّ قرار رفع المشتقات النفطية؟!

وبالعودة لرئيس قسم الغاز في فرع شركة المحروقات باللاذقية المهندس سنان درويش أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن القسم لم يُبلّغ بأي سعر وزاري جديد ولم تصله أي معلومات حول دراسة لرفع أسعار المحروقات بالمدى القريب، وما يُشاع عن رفع سعر اسطوانة الغاز إلى ٤ آلاف ليرة أمر غير صحيح، فلا تزال تباع بالسعر التمويني المحدد بـ ٢٠٠٠ ليرة بجميع مراكز التوزيع محذراً من بعض «سماسرة الغاز» الذين يبثون إشاعات كهذه لبيع الاسطوانة بسعر أعلى من السعر الرسمي.

بالمقابل كشف درويش أن وحدة غاز سنجوان ستنطلق مع بداية عام ٢٠١٦ لتخفيف الضغط بالمحافظة حيث ستؤمن الوحدة ٣٠٠ ألف اسطوانة غاز منزلي بقسم تعبئة آلي يضم ٢٤ قباناً الكترونياً بطاقة إنتاجية تصل لـ١٤٠٠ اسطوانة بالساعة الواحدة، وجهازاً لكبس صمام الاسطوانة يختم بلاستيكي يمنع التلاعب بها مبيناً أن الوحدة تصل قيمتها الإجمالية لـ٧٠٠ مليون ليرة سورية.

كما أشار رئيس قسم الغاز إلى أن إنتاج الوحدة الحالية خلال شهر تشرين الثاني وصل إلى ١٨٠ ألف اسطوانة غاز منزلي سعة ١٠ كيلو، مقابل ٧٩٩ اسطوانة «مطاعم» سعة ١٦ كيلو، وزّعت جميعها خلال الشهر الماضي لمراكز البيع باللاذقية.

لهيب الأسعار في الحسكة..

بين مطرقة الحاجة وسندان جشع التجار و«إتاوات» قطّاع الطريق..!

الحسكة - دحام السلطان

لسان نبض الحال اليوم في سوق الحسكة الاستهلاكي بات يشتكي ويئن من حين إلى آخر ولم يجد إلى الآن جواباً يشفي الغليل ليلبي الطلب ويرد على العوز ودواعي الحاجة، نتيجة لحرارة ولهيب الأسعار المفروضة على البضائع المتعلقة باحتياجاتهم الاستهلاكية اليومية، ولاسيما التي تعود إلى أصحاب الدخل المحدود والدخل غير الموجود، ولا تفرق كثيراً لدى المهني والحرفي والتاجر... وكل الأجوبة التي وضعنا بصورتها حقيقة لم تكن بحجم الرد على حاجة المشتكين، ولم تؤد الغرض المطلوب للوصول إلى القناعة قبل السكوت عليها وعلى مضض..! فالأزمة التي تمر على البلاد خلقت جشعاً واسع النطاق ومنقطع النظير لدى تجّارها، وأسهموا لأن يعملوا بجريرتها ليخلقوا من ورائها مسوّغات وتبعات جعلوها شمّاعة لتغطي جشعهم واحتكارهم وتلاعبهم بالأسعار بضمير ميت وذمة مشلولة..!

استطلاعات الرأي في السوق كانت متفاوتة ومتباينة من تاجر إلى آخر باتجاه الأسعار للمواد والسلع الاستهلاكية، فبيّن بعضهم أن الأسعار تكاد أن تكون قريبة في الرقم إلى ما هي عليه في محافظات الداخل، وإن فرق الارتفاع في السعر يعود إلى ارتفاع أجور النقل للبضائع في ضوء هذه الظروف الراهنة في المحافظة المقطّعة الأوصال والبعيدة عن مصادر ومنابع السلع والمنتجات المحلية والمستوردة، وذكر البعض الآخر أن الظروف الحياتية والمعيشية بشكل عام أجبرهم على التعامل باقتصاد اليوم في ضوء ارتفاع أسعار القطع الأجنبي قياساً على الليرة السورية، الذي رتّب عليهم أن يتعاملوا مع الأسعار قياساً إلى ذلك المستوى من الفارق بينهما، واعترف البعض الآخر لزاماً بأنه قد اقتنع بالارتفاع الفاحش بأسعار السلع والمواد، وأن الارتفاع بأرقامها خلق إرباكات انعكست عليهم وعلى المستهلك سلباً، وإن المشكلة تزداد تفاقماً من حين إلى آخر ولا حلول تشير وتلوّح بأيديها في الأفق المنظور، وبالنتيجة ليس بالإمكان أفضل مما كان وكلا الأمرين أحلاهما مر وينعكس على التاجر البسيط من صغار الكسبة، وعلى المواطن البسيط أيضاً وعلى حد سواء..!

بدوره ذكر مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالحسكة غازي الناصر: إن الحصار البري المفروض على محافظة الحسكة منذ نحو أربع سنوات تقريباً، وهو الذي أثر سلباً على إمداد المحافظة بالمواد والسلع وزيادة تكاليف النقل على اعتبار أن المحافظة لا يوجد فيها تجار مستوردون للسلع أسوة بالمحافظات الأخرى، لاسيما بعد إغلاق منفذ اليعربية الحدودي مع العراق كونه يعتبر الشريان الأساسي والمهم لسوق المحافظة الاستهلاكي، وبناءً على ذلك فإن الناقلين للمواد والسلع يتعرضون إلى تكاليف مالية إضافية بفعل الأتاوات التي تفرضها المجموعات المسلحة، أو بتعرّض أحمالهم للنهب والسلب، ومنع إدخالها بطرق قسرية وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قيام النقاط الجمركية الرسمية بالتعامل مع المواد المتّجهة إلى المحافظة مثل التي تتجه وتغادر إلى خارج البلاد بفرض ضرائب جمركية عليها تصل إلى ١٢٠٠ دولار على كل شاحنة التي تصل حمولتها وسطياً إلى ٤٠ طناً، وهو ما انعكس سلباً على أسعار المواد والسلع الاستهلاكية وأصبحت واقعاً فرض نفسه على السوق..!

> مدير التجارة الداخلية: الجمارك تتعامل مع المواد المتجهة إلى الحسكة مثل التي تتجه إلى خارج البلاد

تابع الناصر: لقد شهدت الحسكة خلال الفترة الأخيرة ارتفاعاً كبيراً بأسعار بعض المواد الغذائية ولاسيما مادة السكر التي تجاوز سعر الكيلو غرام منها أكثر من ٣٠٠ ليرة سورية، وهذا يعود إلى التفجيرات الأخيرة التي استهدفت بلدة تل تمر مدخل مدينة الحسكة من الجهة الشمالية الغربية، لأن واحدة من الآليات المفخخة كانت تحمل مادة السكر، مما دفع بالجهات المسلحة غير الرسمية (الوحدات الكردية) الموجودة في البلدة إلى احتجاز أكثر من ألف شاحنة محمّلة بالمواد الغذائية والاستهلاكية، عند موقع قرية مبروكة شمال غرب مدينة الحسكة بأكثر من ١٠٠ كم بقصد التدابير الاحترازية المحتملة لكي تخضع تلك الشاحنات للتفتيش، والطلب من التجار أصحاب البضاعة باستلامها بعد تفريغها من الشاحنات في المنطقة المذكورة ونقلها بشاحنات صغيرة إلى مدينة الحسكة الأمر الذي رتّب عليهم أجور نقل إضافية، وأجور تحميل وتنزيل جديدة، إضافة إلى الأتاوات التي تفرضها تلك المجموعات غير الرسمية على بضائعهم، وجميع تلك التكاليف تُضاف على السعر الحقيقي للمواد والسلع التي سيتغير سعرها ويرتفع بالنسبة للمواطن المستهلك وتصبح بعد ذلك قيمتها مضاعفة..!